وبالتالي فهو لم يغفل قضية فلسطين وابنائها اغفالا كاملا . الا ان هذا القول مردود لاسباب عديدة ، أهمها ما يلي :

(١) ان التركيز في القرار ، سواء في ديباجته او في الفقرة التنفيذية الاولى منه ، قد انصب على موضوعي الانسحاب الاسرائيلي والاعتراف العربي الكامل باسرائيل، اللذين ربطهما القرار معا ودعاهما مبدأي السلام في الشرق الاوسط. اما الاشارة الى اللاجئين فقد وردت في اطار « الاجراءات الاضافية » التي راى مجلس الامن ان من الضروري اتخاذها كخطوات لاحقة من اجل تركيز السلام . والواقع ، ان قضية اللاجئين لم تتمتع بالاولوية في جدول « الاجراءات الاضافية » تلك ، بل سبقتها الى المقام الاول قضية حرية الملاحةفي الممرات المائية في المنطقة !

(٢) لم يتحدث قرار مجلس الامن — في الجملة الوحيدة التي اشار فيها الى « مشكلة اللاجئين » — عن « اللاجئين الفلسطينيين » ، بل عن « اللاجئين » بصورة عامة . ولقد اشار أكثر من مسؤول اسرائيلي ، في أكثر من مناسبة ، الى ان اسرائيل تنظر الى عبارة « مشكلة اللاجئين » كعبارة تضم اللاجئين الفلسطينيين و« اللاجئين اليهود » الذين جاؤوا الى اسرائيل من البلدان العربية ، وان « التسوية العادلة » المنشودة هي تسوية لمشكلة الفريقين معا وليست تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فقط .

(٣) وعبارة « التسوية العادلة » لمشكلة اللاجئين وردت هكذا — مطاطة ودون تحديد . ففي حين ان كافة القرارات السابقة التي صدرت عن الجمعية العامة وعن مجلس الامن نفسه كانت تشير بوضوح تام الى عودة اللاجئين الذين يختـــارون العودة ، والى التعويض عن ممتلكات اللاجئين الذين لا يختارون العودة وعن الخسائر في ممتلكات اللاجئين العائدين — فان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تجنب الاشارة الى العودة واكتفى بعبارة « التسوية العادلة » . ولا يحتاج المرء الى كثير من سوء الظن ليتكهن بأن التفسير الذي سيقدم في المستقبل لتلك العبارة — اذا ما قدر للقرار ان يسير في طريق التنفيذ — سوف يتجه نحو اجراء « التسوية العادلة » عن طريق التعويض المالي على الممتلكات وليس عن طريق العودة .

(٤) واخيرا ، فان تقليص قضية الشعب الفلسطيني الى مستوى قضية لاجئين هو في حد ذاته تنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ولوجوده كشعب . فاللاجئون — اي لاجئين — ليسوا شعبا بل مجموعة افراد ، وتسوية « مشكلتهم » — حتى اذا كانت « تسوية عادلة » ، بل حتى اذا كانت بالعودة — ليست حلا لقضية الشعب في حد ذاتها ولا هي علاج لقضية اغتصاب وطنه وزرع المستوطنين فيه واقامة دولة دخيلة لاولئك المستوطنين على ترابه .

٢ — المواقف العربية من قرار مجلس الامن :

في هذه المقارنة السريعة بين وثائق — او جرائم — نوفمبر الثلاث ، من عدة زوايا ، تبين لنا أن احدثها كان أوقحها ، واكثرها تجنيا ، واشدها خطرا . الا ان المقارنة لا تكون كاملة ان لم تتم من زاوية اخرى — هي زاوية رد الفعل العربي .

فلقد اثار وعد بلفور موجة من السخط العربي الاجماعي في كافة ارجاء العالم العربي . واستثار مشروع التقسيم اجماعا عربيا على رفضه ومقاومته. اما القرار الاخطر والاكثر وقاحة وتجنيا فلقد استقبله العالم العربي — بشعوبه وحكوماته — بانقسام في الصفوف واختلاف على التقويم ، حتى بلغ الامر ببعضهم حد التطلع الى تنفيذ ذلك القرار وكأنه المطلب العربي الاقصى !

فعلى الصعيد الشعبي ، توهـــم البعض — او اوهموا — بانه قرار يقضي بانســحـــاب